التكلفة المحاسبية للمسئولية الاجتماعية للبنوك ودورها فى التخفيف من الآثار السلبية دراسة حالة بعض الدول العربية

د. نادر حمد الجيران

كلية الدراسات التجارية

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

الكويت

الملخص:

جاءت هذه الدراسة لإبراز مدى تطبيق البنوك في بعض الدول العربية لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية الذي يعكس لنا و يقيس مدى المساهمة الاجتماعية لهذه البنوك ، فإذا كانت المحاسبة التقليدية تتضمن الكشف عن عناصر التكاليف و المنافع الداخلية للمؤسسة فإن المحاسبة الاجتماعية تتضمن الكشف عن عناصر التكاليف و المنافع الاجتماعية الخارجية للمؤسسة التي يستفيد منها أفراد المجتمع ، و بالتالي الكشف عن مدى التوازن بين تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للمؤسسة .

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية ، محاسبة المسؤولية الاجتماعية ، البنوك ، الدول العربية .

Abstract:

this study came to highlight the extent of the application of the concept of social responsibility accounting by banks in some arab countries ,Which reflects and measures the social contribution of these banks. If the traditional accounting include disclosure of internal cost elements and benefits of the institution , The social accounting include disclosure of external cost components and social benefits of the institution that benefits the members of the community, And thereby revealing the extent to achieve a balance between economic and social goals of the institution.

Key words: Social Responsibility , social responsibility accounting , Banks , Arab countries

مقدمة: بداية علينا أن نقر حقيقة تدني مستوى المعيشة في عدد من المجتمعات العربية، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدلات التنمية فيها، وما يترتب عليها من آثار اجتماعية سلبية على السكان ومستويات معيشتهم في شقيها الاجتماعي والاقتصادي هذا من جهة، ومن جهة

ثانية أصبحت المنظمات مطالبة بتقديم المعلومات حول اسهامها و دورها في خدمة المجتمع، لذا بات الاداء الاجتماعي للمنظمة لا يقل عن اهميته عن ادءها الاقتصادي فهي تنجز اعمالها باستخدام الموارد الاقتصادية للمجتمع لذا عليها تعوضه عن هذه الموارد من خلال توفير خدمات اجتماعية شاملة كجزء من تفاعلها مع البيئة الاجتماعية، و ان عدم تحمل المنظمة لمسؤولياتها الاجتماعية له انعكاسات سلبية على المجتمع و المنظمة على حد سواء لأن نجاح المنظمة اقتصاديا دون تحقيق النجاح الاجتماعي سيكون ثمنه باهظا على المدى الطويل و سيؤثر على صورتها في الاذهان. و بناءا على ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

ما مدى ادراك ادارات البنوك في بعض الدول العربية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ومحاسبتها كوسيلتين لتخفيف الاثار السلبية لمستويات المعيشية فيها ؟

اهمية الدراسة: تنبثق أهمية الدراسة من اهمية ادراك تطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية ومحاسبتها على مستوى البنوك في بعض الدول العربية، التي تحقق العديد من المزايا للكثير من الوحدات ٱلاقتصادية المتمثلة بالاستخدام الامثل للموارد المالية والبشرية وتحفيز الأفراد بكفاءة وفاعلية ، كذا السعي لتتبع الأثار المحاسبية للمسؤولية الإجتماعية من خلال قياس تكاليف انشطتها واثرها على القوائم المالية، وذلك بهدف ايصال المعلومات المالية الدقيقة الشاملة لافراد المجتمع للتعرف على مساهمة البنوك في تحقيق التنمية ٱلإقتصادية والاجتماعية جنبا إلى جنب، وتجنب انعكاسات السلبية التي تؤثر على السكان ومستويات معيشتهم.

اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1- القاء الضوء على المسؤولية الاجتماعية والوقوف على اهمية محاسبتها في البنوك
2- تحديد العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والقوائم المالية ضمن البنوك لبعض الدول العربية.
3- اقتراح أليات لتجسيد فكر المسئولية الاجتماعية في النشاط المصرفي.

منهجية الدراسة: في ضوء ما ذكر تعتمد المنهجية على خمس نقاط رئيسية:

- ✓ **النقطة الأولى:** الإطار النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها.
- ✓ **النقطة الثانية:** علاقة المسئولية الاجتماعية بالمركز المالي للبنوك.
- ✓ **النقطة الثالثة:** عرض بعض التجارب الناجحة في المسئولية الاجتماعية للبنوك.
- ✓ **النقطة الرابعة:** آليات مقترحة لتجسيد فكر المسئولية الاجتماعية في النشاط المصرفي
- ✓ **النقطة الخامسة:** الخلاصة والتوصيات

1- الإطار النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية و المحاسبة عنها:

أ.مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

قدم الباحثون العديد من التعريفات للمسؤولية الاجتماعية، فهناك من بيَن المسؤولية الاجتماعية على انها التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه ومن وجهة نظر اخرى

تمثل التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر و تحسين الخدمات الصحية و مكافحة التلوث و خلق فرص عمل و حل مشكلة الإسكان و المواصلات و غيرها . كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية بأنها الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و العمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، و المجتمع المحلي و المجتمع ككل. كما عرفت المسؤولية الاجتماعية بأنها المسؤولية الأخلاقية للمنظمة تجاه مجموعة أصحاب المصالح التي تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بأعمال المنظمة ، و يبين هذا التعريف أن للأخلاق دور كبير في المسؤولية الاجتماعية. كما هناك من يعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها الإقرار بأن نشاطات الأعمال لها تأثير على المجتمع واعتبار ذلك التأثير في اتخاذ قرارات الأعمال فيما هناك من بين بأنها التزام قطاع الأعمال بمتابعة السياسات والأعمال التي تفيد المجتمع .

ب. مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

على الرغم من أن المحاسبة الاجتماعية قد أصبحت حقيقة واقعة من الصعب على المنشأة أن تتجاهلها إلا أنه لا يوجد اتفاق على تعريف محدد واضح لها ولنستعرض بعض التعاريف علناً نستطيع من خلالها أن نصل إلى تعريف شامل:

- ✓ عرف الباحث (لي سيدلر) المحاسبة الاجتماعية بأنها : " فن وعلم قياس وتفسير الأنشطة والظواهر والتي لها أساساً طبيعة اجتماعية واقتصادية."
- ✓ وعرف الباحث (لينوس) المحاسبة الاجتماعية بأنها " تطبيق للمحاسبة في مجال العلوم الاجتماعية والتي تعتني بتطوير أساليب المحاسبة لتغطي الآثار والنتائج الاجتماعية امتداداً لمجال المحاسبة لتغطية الأداء الاجتماعي للمنشأة بالإضافة للأداء الاقتصادي وما يتطلبه ذلك من تطوير وسائل وأساليب القياس المعتمدة في المحاسبة التقليدية من أجل إجراء التحليلات وتقديم الحلول الملائمة للظواهر والمشاكل ذات الطبيعة الاجتماعية وبالتالي لا داعي لإيجاد تعريف مستقل للمحاسبة الاجتماعية.
- ✓ وعرف (موبلي) المحاسبة الاجتماعية بأنها : عملية الترتيب والقياس والتحليل للآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على نشاط القطاع الحكومي والقطاع الخاص."

نلاحظ أن هذا التعريف يعتبر أن المحاسبة الاجتماعية أحد فروع علم المحاسبة حيث أن للمحاسبة مجالين:

1- المحاسبة التقليدية: وتهتم بالنتائج الاقتصادية لنشاط الوحدة المحاسبية.
2- المحاسبة الاجتماعية : والتي تهتم بالآثار والنتائج الاجتماعية لنشاط الوحدة المنشأة والتي لم تشملها المحاسبة التقليدية.

- ✓ كما علاف (آيبد) المحاسبة الاجتماعية عى أنها " المحاسبة التي لا تقيس قيمة التغيرات في الموارد الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الملاك والمساهمين وحملة الأسهم كما هو الحال في المحاسبة المالية ولكنها تختص بقياس التغير في الرفاهية العامة التي تنجم عن النشاط محل القياس."

ويلاحظ أن هذا التعريف اهتم بالإختلاف في مضمون عملية القياس لكل من المحاسبة المالية والمحاسبة الاجتماعية.

وأخيراً يمكن تعريف المحاسبة الاجتماعية تعريفاً شاملاً كما يلي: مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لوحدة محاسبية معينة وتوصيل تلك المعلومات اللازمة للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي للمنشأة.
حيث يبرز هذا التعريف اهتمام المحاسبة الاجتماعية بوظيفتي قياس الأداء الاجتماعي للمشروعات والتقرير عن نتائج القياس بما يكفل إجراء تقييم للأداء الاجتماعي لأي مشروع من قبل المجتمع وذلك بخلاف التعاريف السابقة التي ركزت على الجانب المتعلق بقياس الأداء الاجتماعي دون التطرق إلى الجانب الآخر المتضمن إيصال نتائج القياس لجميع الأطراف المستفيدة.

ج. اهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية

يمكن القول بشكل عام أن أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية تتمثل بالآتي:

أولاً: تحديد و قياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة التي لا تشتمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمنظمة، وإنما أيضاً تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية الاجتماعية والتي لها تأثير على فئات المجتمع ، وينبع هذا الدور من قصورا لمحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي للبنوك، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي.

ثانيًا: تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت استراتيجية المنظمة وأهدافها تتمشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة، ومع طموح المنظمة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى، وتمثل العلاقة بين أداء البنوك الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية ويرتبط هذا الهدف أيضاً بوظيفة القياس المحاسبي.

ثالثًا: الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة والتي لها آثار اجتماعية كأثر قرارات المنظمة على تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة وعلى استهلاك الموارد. ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمنظمة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وأيضًا إيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حدٍ سواء، من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعيةٍ وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الاتصال المحاسبي. .

د. مزايا تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

وهي عبارة عن مجموعة من الفوائد والمزايا نتيجة تطبيق نظم الإدارة ومحاسبة التكاليف والموازنات التخطيطية والتقارير ولتمكين أقل المستويات الإدارية في الهيكل التنظيمي من الرقابة على التكاليف والإيرادات من أهم المزايا:
1- توضح للإدارة المشرفين المناسبين لتولي مراكز و مسؤوليات أكبر.
2- تمكن المستويات الإدارية المختلفة في التنظيم من التعرف على مسؤولياتهم والعناية بها.
3- خلق الشعور بالوعي التكاليفي عند أقل مستويات الإشراف في التنظيم نظراً لأن كثيراً من البنود التكاليفية يمكن للمستويات الدنيا أن تكون في موقف أحسن للرقابة عليها.

4- تمكن الإدارة من اتخاذ القرارات المختلفة حول مفهوم تحليل التكلفة و الربح أو الشراء أم الصنع الاستمرار في تشغيل المركز أو الاستغناء عنه أو شراء خدماته من الخارج.
5-إمكانية الرقابة على مختلف العمليات وبنود التكاليف والإيرادات وذلك بإلقاء الضوء على الانحرافات مما يمكن من اتخاذ الإجراء المصحح المناسب.
6- تؤدي إلى المساعدة في وضع نظم المكافآت و الحوافز والأجور
7- تؤدي إلى المساعدة في اكتشاف الشخصيات الصالحة لقيادة وتفويض السلطات والمسؤوليات.
8- نتيجة لتوفر الكثير من المعلومات التالية والكمية مما يتولد لدى المستويات الإدارية المختلفة بالتنظيم الرغبة في الفحص والتحليل حيث تقارن تكلفة المنتج في كل مركز من المراكز فيما بين فترة وأخرى وتكوين رأي الإدارة عن نجاح أو فشل المشرف على المركز في نفقاته وزيادة إنتاجيته وتحقيقه لأهداف المرسومة مقدماً.

2- **علاقة المسئولية الاجتماعية بالمركز المالي للبنوك:**

- تشير البيانات المالية للقطاعات المصرفية العربية الى تفاوت في الأداء خلال العام 2012م، وتظهر الأرقام لمعظم دول الخليج العربي نسب نمو مرتفعة (محتسبة بالدولار الأمريكي) قاربت أو حتى تجاوزت نسب النمو المسجلة في عام 2011م، حيث ارتفعت أصول المصارف الإماراتية بنسبة ٨٪ خلال عام 2012م قابل نسبة نمو 4.14٪ خلال عام 2011م بأكمله . يسري نفس الأمر على مصارف السعودية التي حققت نسبة نمو 12٪ خلال عام 2012 مقابل 9٪ خلال عام 2011، والمصارف القطرية سجلت نسبة نمو 18٪ خلال عام 2012 م مقابل 22٪ خلال عام 2011م، ومصارف الكويت حققت نسبة نمو 6٪ خلال عام 2012 مقابل ٨٪ خلال عام 2011.

- في المقابل تعافت مصارف الدول العربية التي شهدت اضطرابات وثورات بنسب متفاوتة، حيث سجلت المصارف البحرينية نسبة نمو (1٪) خلال عام 2012م مقابل نسبة نمو سالبة (10٪) خلال عام 2011م، وكذلك المصارف المصرية 6٪ خلال عام 2012م، واليمنية 28٪ عام 2012م مقابل 9 ٪ خلال عام 2011 م.

- أما الدول العربية الأخرى التي لم تشهد تلك الأحداث، فقد تأثرت مصارفها بشكل متفاوت بالأحداث الجارية من حولها خاصة تلك التي لديها ارتباط بالأسواق العربية المضطربة، مثل لبنان (نمت مصارفها بنسبة 8٪ خلال عام 2012م مقابل 9٪ خلال عام 2011م)، والأردن (4٪ خلال 2012م مقابل 8٪ عام 2011م)، وسلطنة عمان (14٪ خلال عام 2012م مقابل 18٪ خلال عام 2011 م)، وفلسطين (8٪ خلال عام 2012 م مقابل 6٪ خلال عام 2011م).

- كما نشير إلى أن المصارف السودانية حققت نسبة نمو سلبية (12٪) خلال عام 2012م مقابل 1٪ خلال عام 2011م.

- وسوف نستعرض المراكز المالية لأهم البنوك العربية التي تسهم في دعم المسئولية الاجتماعية.

-**الكويت:** المؤشرات المالية الرئيسية لبنك الكويت الدولي: (القيمة بالمليون دولار أمريكى)

السنة	مجموع الأصول	القـــــــروض والسلفيات	ودائع العملاء	حقـــــوق المساهمين	الـــــربح الصافي
2008	3.923.00	2.609.00	2.305.00	597.00	72.00
2009	3.946.00	2.645.00	2.468.00	599.00	29.00-
2010	3.979.00	2.489.00	2.401.00	683.00	58.00
2011	4.037.00	2.500.00	2.507.00	750.00	39.00
2012	4.463.00	2.792.00	2.803.00	773.00	47.00

المصدر: اتحاد المصارف العربية، دليل المصارف والمؤسسات المالية العربية 2012، الجزء الثانى

-عمان: المؤشرات المالية الرئيسية لبنك صحار:

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

السنة	مجمـــــوع الأصول	القـــــــروض والسلفيات	ودائع العملاء	حقـــــــوق المساهمين	الـــربح الصافي
2008	2.189.00	1.647.00	1.423.00	251.00	5.88-
2009	2.661.00	2.044.00	2.162.00	284.00	21.00
2010	3.267.20	2.330.54	2.595.16	302.68	26.55
2011	3.719.00	2.648.00	3.043.00	334.00	38.00
2012	4.642.00	2.977.00	3.474.00	376.00	60.00

المصدر: اتحاد المصارف العربية، دليل المصارف والمؤسسات المالية العربية 2012، الجزء الثاني

– دولة الإمارات العربية المتحدة: المؤشرات المالية الرئيسية لبنك المشرق:

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

السنة	مجمـــــوع الأصول	القـــــروض والسلفيات	ودائع العملاء	حقـــــوق المساهمين	الـــربح الصافي	معدل كفاية رأس المال (%)	العائـــد علـــى حقـوق المســاهـمـين (%)	العائـــد علـــى الأصـــول (%)
2008	25.406.80	14.995.60	14.026.40	2.742.50	447.40	13.53	16.7	1.8
2009	25.761.00	11.468.00	14.609.00	3.226.00	290.00	20.18	9.4	1.1
2010	23.119.00	11.229.00	13.966.00	3.228.00	219.00	22.7	6.9	0.9

1.1	9.4	22.6	234.00	3.486.00	12.365.00	9.589.00	21.574.00	2011
1.8	16.7	19.3	373.00	3.763.00	12.919.00	10.603.00	20.796.00	2012

المصدر: اتحاد المصارف العربية، دليل المصارف والمؤسسات المالية العربية 2012، الجزء الثاني

-المملكة العربية السعودية: المؤشرات المالية الرئيسية للبنك السعودى للاستثمار:

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

العائد على الأصول (%)	العائد على حقوق المساهمين (%)	معدل كفاية رأس المال (%)	نسبة السيولة (%)	الربح الصافي	حقوق المساهمين	ودائع العملاء	القروض والسلفيات	مجموع الأصول	السنة
0.99	7.94	13.71	32.78	137.00	1.762.00	10.854.00	7.881.00	14.292.00	2008
				144.00	1.981.00	10.199.00	7.943.00	13.373.00	2009
				114.00	2.161.00	9.924.00	8.267.00	13.731.00	2010
				189.00	2.282.00	9.805.00	7.232.00	13.852.00	2011
				243.00	2.501.00	10.777.00	9.080.00	15.751.00	2012

المصدر: اتحاد المصارف العربية، دليل المصارف والمؤسسات المالية العربية 2012، الجزء الثاني

– جمهورية مصر العربية: المؤشرات المالية الرئيسية للبنك الأهلى المصري:

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

العائد على الأصول (%)	العائد على حقوق المساهمين (%)	معدل كفاية رأس المال (%)	نسبة السيولة (%)	الربح الصافي	حقوق المساهمين	ودائع العملاء	القروض والسلفيات	مجموع الأصول	السنة
0.18	5	11.9	29.3	72.20	1.451.70	32.567.10	17.627.10	42.212.80	2008
0.35	10.5	12.4	44.8	160.80	1.536.40	39.112.50	13.416.00	46.293.60	2009
0.69	15.62	11.3		366.00	2.344.00	42.971.00	17.713.00	52.676.00	2010
0.69	16.24	10.82		353.00	2.174.00	43.741.00	15.520.00	51.333.00	2011
0.88	20.62	8.8		465.00	2.254.00	46.015.00	16.759.00	53.055.00	2012

المصدر: اتحاد المصارف العربية، دليل المصارف والمؤسسات المالية العربية 2012، الجزء الثالث

– **المملكـة الأردنيـة الهاشـمية:** المؤشـرات الماليـة الرئيسـية لبنـك المؤسسـة العربيـة المصرفية

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

السنة	مجموع الأصول	القروض والسلفيات	ودائع العملاء	حقوق المساهمين	الربح الصافي	نسبة السيولة (%)	معدل كفاية رأس المال (%)	العائد على حقوق المساهمين (%)	العائد على الأصول (%)
2008	730.00	340.00	355.00	93.00	16.00	95	19.3	18.5	2.4
2009	848.00	377.00	519.00	109.00	15.00	73	19.5	14.8	1.9
2010	828.00	377.00	471.00	120.00	14.00	80	31.8	12.2	1.7
2011	862.00	401.00	496.00	136.00	13.00	81	30.83	10.2	1.5
2012	983.00	440.00	508.00	150.00	15.00	87	29.17	10.2	1.6

المصدر: اتحاد المصارف العربية، دليل المصارف والمؤسسات المالية العربية 2012، الجزء الأول

-دولة قطر: المؤشرات المالية الرئيسية للبنك الأهلى: (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

السنة	مجمـــــوع الأصول	القـــــروض والسلفيات	ودائع العملاء	حقوق المساهمين	الربح الصافي
2008	4.890.00	3.172.00	2.819.00	451.00	117.00
2009	4.069.00	3.409.00	3.371.00	536.00	83.00
2010	4.953.70	3.115.10	3.504.10	567.10	113.30
2011	4.872.00	3.339.00	3.486.00	690.00	121.00
2012	5.661.00	3.850.00	3.833.00	945.00	128.00

المصدر: اتحاد المصارف العربية، دليل المصارف والمؤسسات المالية العربية 2012، الجزء الثاني

3-عرض بعض التجارب الناجحة فى المسئولية الاجتماعية للبنوك:

أ. تجربة بنك الفقراء فى بنجلاديش:

- بنك الفقراء: هو البنك الذى أسسه البروفيسور " محمد يونس " فى سبتمبر 1983 م تحت اسم بنك جرامين Grameen Bankوتعنى (بنك القرية)، ليكون بذلك أول بنك فى العالم يقوم بتوفير رؤوس الأموال للفقراء فقط فى صورة قروض بدون ضمانات مالية، ليقوموا بتأسيس مشاريعهم الخاصة المدرة للدخل؛ وذلك تأسيساً على الضمان الاجتماعى المنتظم فى صورة مجموعات مكونة من خمسة أفراد ومراكز مكونة من ست إلى ثماني مجموعات.

وقد قدم البنك عبر سنوات عمله قروضاً إلى 6.6 مليون فرد، 97% منهم من النساء، فى نحو 700 ألف قرية.

_ وكان أسلوب البنك فى تقديم القروض نوعان من القروض: الأول: المساهمة فى إنشاء رأس المال حيث تقدم المؤسسة من 15-70 ألف دولار، 60% منهم كقروض دوارة، و40% كقرض حسن، وقد مول البنك 54 مشروعاً فى 21 دولة بمبلغ 2338621 دولار حتى عام 2006 م، والثانى: زيادة التمويل للمشروعات التى حققت نجاحاً، وقد مول البنك 18 مشروعاً فى 7 دول بمبلغ 2467971 دولار، وتراوحت المبالغ الممنوحة مابين 25-150 ألف دولار.

ويشترط البنك أن يتم سداد القرض بالكامل قبل منح أى قرض جديد، وبلغت نسبة سداد القروض فيه 99%، وهو مؤشر على نجاح القروض التى يقدمها البنك.

وتحول بنك الفقراء إلى نموذج يحتذى به فى بلاد كثيرة؛ وذلك لتمويل مشروعات صغيرة تهدف لإخراج الفقراء من الدائرة المفرغة للفقر.

نتائج نجاح التجربة:

1- بلغت نسبة سداد القروض التى اقترضها الفقراء 99% وهو مؤشر يدل على نجاح القروض التى يقدمها البنك، ودليل آخر على أنه حدَّ من الفقر الشديد الذي كان يجتاح هذ البلد.
2- انطلقت التجربة فى الآفاق العالمية كما انطلقت فى الآفاق المحلية، فقد صارت أنموذجاً يحتذى به فى أكثر من 54 دولة فى العالم من الفلبين إلى أمريكا ومن أندونسيا إلى بوليفيا ومن ماليزيا إلى تنزانيا وغيرها .... وصارت التجربة تعطى دروساً لغيرها من التجارب الناشئة من خلال برنامج تكرار بنك جرامين.
3- ساعد على نجاح التجربة فى بنجلاديش التركيز الشديد على الفقراء وحدهم، وإعطاء الأولوية للنساء الريفيات الفقيرات فى الحصول على القروض مع وضع شروط وإجراءات ملائمة تسمح للفقراء بممارسة أعمال مدرة للدخل وإعطائهم قروضاً صغيرة مع سداد أسبوعى، وإمكانية تلقى قروضاً جديدة فى حال سداد الأولى.

ب. التجربة الماليزية فى القضاء على الفقر:

كانت ماليزيا من أفقر الدول فى العالم وبعد استقلالها لم تتبع توجهات المؤسسات الدولية بل اختارت أن تتبع النماذج التنموية الناجحة لجيرانها الآسيويين. لذا تعتبر تجربة ماليزيا من التجارب الناجحة فى مكافحة الفقر حيث انخفض معدل الفقر من 52.4% عام 1970 م إلى 5.5% عام 2000 م. لقد ركزت سياسة التنمية الاقتصادية على هدفين: الأول: تخفيض نسبة الفقر، والثانى: إعادة هيكلة المجتمع. وقامت بتحديد عدد من الاستراتيجيات لتخفيض نسبة الفقر منها أنها ملكت الفقراء الأراضي، وأمدتهم برأس المال المادي، مع العمل على تدريب العمالة وزيادة الرفاهية العامة.

وقد كان لها تجربة جيدة فى تفعيل دور الزكاة وزيادة دخلها، حيث حددت الدولة الزكاة وأعطيت لشركة خاصة تشرف علىها، وأتاحت لها استثمارها، ونسبة أرباحها تعتمد على

مدى استطاعتها التأثير فى المجتمع ليدفع زكاته، فبدأت الشركة بتسويق الزكاة عن طريق الإعلانات فى الصحف والإذاعات والتليفزيون والطرقات، ووضعت أرقاماً مجانية للفتوى، وبذلك ارتفعت حصيلة الزكاة فى ماليزيا بشكل واضح واستطاعت الدولة من خلالها تمويل الاحتياجات الاجتماعية الملحة فى المجتمع.

ومن دلائل نجاح التجربة الماليزية نذكر مايلي:

1- ارتفع الدخل القومى الإجمالي لماليزيا وأصبح مرتين ونصف دخل جمهورية مصر العربية، كما أصبحت صادراتها ثمانية مرات صادرات المغرب عام 1992 م.
2- أعلن الخبراء أن نجاح الأنموذج الماليزي يكمن فى تعميم التعليم وتحسين مردوده، وتشجيع البحث العلمى وتسويق نتائجه فيما يخص سياسة الإنتاج، أما ما يخص سياسة التوزيع فقد استطاعت أن تدمج الفئات المتواضعة والخبراء الأجانب فى النسيج الاقتصادي والاجتماعي، من خلال زيادة دخلها وتمكينها من نتائج تحسن المردود الاقتصادي والإجتماعي.
3- إن السياسات الرشيدة التى اتبعتها الحكومة الماليزية جعلت ماليزيا أول دولة تخرج من الأزمة المالية التى عاشتها دول شرق آسيا عام 1989 م وجعلتها تفرض شروطها على صندوق النقد الدولي مقابل الحصول على دعمه وليس العكس لدرجة أن ماليزيا لم تقض فقط على البطالة بل أصبحت بلداً مستورداً لليد العاملة من دول الجوار مثل الفلبين والصين.
4- تعتبر ماليزيا من أسرع الدول نمواً فى العالم بعد الصين وكوريا وتايوان.

ج .تجربة قطر:

- حصدت قطر جائزة التميز للمسئولية الاجتماعية التي تمنحها المنظمة العربية للمسئولية الاجتماعية التابعة لجامعة الدول العربية عن عام 2012م؛ وذلك لجهودها الرائدة في هذا المجال ورعاية الأسر وإنشاء المصارف الوقفية ودعم الروابط الاجتماعية .

- وقد أنفقت وزارة الأوقاف القطرية 27 مليون دولار على تعليم أطفال الأسر الفقيرة، وعلى مشروع كفالة طالب العلم الذي يتكفل بتسديد مصاريف المدارس عن أطفال الأسر الفقيرة ويساعد الطلبة من مختلف الجنسيات ويوفر لهم الملابس والمستلزمات الدراسية ويسدد عنهم رسوم الكتب والمواصلات، كما ساعدت في مجال رعاية المعاقين والمكفوفين.

- **بعض الدروس المستفادة من تجارب بعض الدول للحد من الفقر:**

1- تمليك الفقراء للأراضى المستصلحة، وتوفير رأس المال المادي لهم، ورفع مستوى تدريب العمالة وزيادة الرفاهية العامة.
2- تفعيل دور الزكاة فى الدول الإسلامية الأقل فقراً.
3- دعم التنمية الزراعية والريفية ومراعاة مصالح الفقراء.
4- تقديم قروض بدون ضمانات للفقراء.
5- تنمية المرأة الريفية، وتسويق المنتجات الزراعية المختلفة، وأحياء صناعات الغزل اليدوى وإدارتها بطريقة حديثة حتى يمكن أن تتوجه للتصدير.

4 -آليات مقترحة لتجسيد فكر المسئولية الاجتماعية فى النشاط المصرفي :

جاءت المسئولية الاجتماعية لتخفف من أضرار العولمة وتنشر مفهوم العدالة الاجتماعية بداية من مؤسسات قطاع الأعمال وانتشرت إلى القطاعات الأخرى كالقطاع الحكومي والبنوك والأفراد والموردين.

لذا سوف نوضح فى هذا الجزء من البحث مدى تأثر الاقتصادات العربية بعدد من الأحداث التي عصفت ببعض الدول، ثم كيف يمكن للمسئولية الاجتماعية للبنوك أن يكون لها دور أساسي فى تخفيف الآثار السلبية لهذه الثورات.

أ- المعوقات التى تعوق تقدم تطبيق المسئولية الاجتماعية في الدول العربية:

من أكبر المعوقات التي تصادف التطبيق هو حداثة التجربة فقط ، ولكن مفهوم المسئولية الاجتماعية مقبول والجميع يسعى لأن يكون هناك عدالة اجتماعية سواء محلياً أو دوليا ، وبما أن تأثير العولمة على المسئولية الاجتماعية كبير إلا أنها جاءت للتخفيف من أضرارها حيث جاءت المسئولية الاجتماعية لتنشر مفهوم العدالة الاجتماعية بداية من مؤسسات قطاع الأعمال وانتشرت لتشمل القطاعات الأخرى ولم يقتصر على قطاعات الأعمال والمؤسسات ولكن أصبحت مسئولية القطاع الحكومي والأفراد والموردين ، وبذلك استطاعت المسئولية الاجتماعية أن تخفف من آثار العولمة الضارة على الدول العربية حيث كانت العولمة تهتم بجني الأرباح وتنسى الجانب الاجتماعي تماماً .

- وأخيرا نستطيع القول بأن الثورات العربية استطاعت أن تغير فكر الحكومات في الدول العربية وتجعلها تهتم بالمسئولية الاجتماعية وتطبيقاتها المرتكزة على العدالة الاجتماعية على مستوى أكبر من مستوى المبادرات الفردية والخيرية والطوعية إلى مستوى محلي وإقليمي ودولي أيضاً.

ب. بعض الأمثلة للبنوك والشركات الحاصلة على جائزة التميز فى مجال المسئولية الاجتماعية خلال السنوات الخمس الماضية:

1 - حصل بنك **(بوبيان)** على لقب " أفضل بنك مسئول اجتماعياً فى الكويت " بحصوله على وسام الاستحقاق الذهبى من أكاديمية تتويج لجوائز التميز فى مجال المسئولية الاجتماعية على مستوى الوطن العربى لعام 2013 م.

2 - حصل بنك صحار بسلطنة عمان على جائزة أفضل المؤسسات المصرفية العمانية في ممارسة المسؤلية الاجتماعية عام 2013م من Finance & Global Banking Review - GBFR في المملكة المتحدة .

3 - حصل البنك السعودى للاستثمار على جائزة المسئولية الاجتماعية للمؤسسات لعام 2012م للسنة الثانية على التوالي.

4 - حصل (البنك الأهلي المصري) على جائزة أفضل بنك في مجال المسئولية الاجتماعية في أفريقيا لعام 2011 م من مؤسسة African Banker في إطار جوائزها السنوية التي يتم منحها لأفضل البنوك في أفريقيا.

5 - حصدت قطر جائزة التميز للمسئولية الاجتماعية التي تمنحها المنظمة العربية للمسئولية الاجتماعية التابعة لجامعة الدول العربية عن عام 2013م؛ وذلك لجهودها الرائدة في هذا المجال ورعاية الأسر وإنشاء المصارف الوقفية ودعم الروابط الاجتماعية.

6 - شركة موبينيل إحدى شركات المحمول فى جمهورية مصر العربية: حصلت على المركز الأول عام 2010 م فى المؤشر المصري لمسئولية الشركات المقيدة فى البورصة، يليها شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة فى المركز الثانى ثم الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) فى المركز الثالث.

7 - شركة Johnson Cotrols المتخصصة فى مجال الصناعة والتكنولوجيا تصدرت قائمة أفضل الشركات فى العالم من حيث ممارسة أنشطة المسئولية الاجتماعية لعام 2011 م الصادرة عن مجلة المسئولية الاجتماعية للشركات .

8 - شركة أنتل وهي أكبر الشركات المتخصصة فى رقاقات ومعالجات الكمبيوتر، وقد احتلت المركز 13 فى قائمة أفضل 100 شركة تقوم بمسئوليتها الاجتماعية لعام 2011 م الصادر عن مجلة المسئولية الاجتماعية للشركات وقد حصلت الشركة على أكثر من 80 جائزة دولية عن تلك الأنشطة.

9 - شركة كولجيت – بالموليف وهي شركة عالمية رائدة فى مجال إنتاج منجات العناية بالفم والعناية الشخصية، والعناية بالمنزل وغيرها، وقد إحتلت الشركة المرتبة 40 ضمن أفضل 100 شركة حول العالم تقوم بمسئوليتها الاجتماعية لعام 2011م م الصادرة عن مجلة المسئولية الاجتماعية للشركات.

10 - شركة وول مارت: احتلت الشركة المرتبة 95 ضمن أفضل 100 شركة على مستوى العالم تمارس أنشطة المسئولية الاجتماعية وفقاً لمجلة المسئولية الاجتماعية للشركات لعام 2011 م.

11 - شركة سامسونج من أكبر الشركات فى مجال الأجهزة الرقمية والإلكترونية حول العالم، وتهتم الشركة بأداء دورها المجتمعي من حيث الرعاية الاجتماعية، الخدمات التطوعية، الثقافة والفنون، المجال الأكاديمى والتعليم ....

12 - مجموعة كارفور العالمية التي تشتهر بأنشطتها التجارية والصناعية فى كثير من دول العالم اشتركت منذ عام 2000 م فى أكثر من 200 مشروع تنموي حول العالم.

13 - شركة تويوتا: وهي شركة سيارات عالمية قامت بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية، والبيئية، والتعلمية، وبث روح الابتكار بين الشباب.

14 - شركة مايكروسوفت: وهي من كبرى شركات البرمجيات فى العالم، وقد احتلت الشركة المرتبة 23 فى قائمة أفضل 100 شركة تمارس أنشطة المسئولية الاجتماعية فى العالم الصادرة عن مجلة المسئولية الاجتماعية للشركات لعام 2011 م.

ج. أسلوب SWOT لتقييم المسئولية الاجتماعية للبنوك

***- نقاط القوة:**

1-التخفيف من الآثار السلبية للأسباب التي أدت إلى قيام ثورات الربيع العربي في بعض الدول العربية.

2-مساندة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة الفعالة في علاج بعض القضايا الاقتصادية التي تعوق التقدم والنمو والاستقرار مثل قضية الفقر والبطالة ....

3-قدرة البنوك المالية للخوض في هذه المسئولية الاجتماعية تجعلها قدوة لرجال الأعمال والمستثمرين للدخول لهذا المجال والإبداع فيه مما ينعكس بالإيجاب على المجتمع ككل.

4-رفع درجة الوعي الاجتماعي لدى المواطنين للوقوف بجانب إخوتهم المحتاجين وبجانب أوطانهم بما يعود بالنفع والرفاهية على الجميع.

5-الاهتمام بحماية البيئة من الأخطار التي تحوط بها ينعكس بالإيجاب على صحة المواطنين وزيادة قدرتهم على العطاء والبذل من أجل رفعة أوطانهم.

6-تشجيع المواهب الثقافية والعلمية في جميع مناحي الحياة يخلق جيلا مبتكرا من الشباب يساهم في تقدم المجتمع وازدهاره.

7-تحمل البنوك مسئولية المساهمة في رعاية بعض المشروعات الصحية والاهتمام بتقديمها يساهم في خلق جيل أفضل صحيا ونفسيا واجتماعيا.

*** - نقاط الضعف :**

1-لم تزل الجهود المبذولة من البنوك والمؤسسات الاجتماعية والخيرية في طور التكوين ولديها الكثير والكثير لتقدمه للدول العربية التي تحتاج للمزيد من الجهود في المجالات الاجتماعية.

2-تركز البنوك على بعض الجوانب الاجتماعية الهامة من وجهة نظرها وبالتالي تفقد عنصرين مهمين هما:

أ) التنسيق مع البنوك الأخرى داخل الدولة حول أولويات الإهتمام بالجوانب الاجتماعية داخل المجتمع الذي تعمل فيه وبالتالي نجد أن كل بنك يعمل في جزيرة منعزلة عن الآخر.

ب) التنسيق مع وزارة الشئون الاجتماعية أو الوزارة المسئولة عن الجوانب الاجتماعية داخل الدولة كما يجب عن أهم أولويات المسئولية الاجتماعية التي يجب الاهتمام بها حتى لانبذل جهودا في جوانب وهناك جوانب أخرى أكثر أهمية وإلحاحا نهملها.

3-الصدام المستمر بين العولمة والمسئولية الاجتماعية في جميع مناحي الحياة حيث إن العولمة تهتم بجني الأرباح وتنسي الجانب الاجتماعي.

*** - الفرص :**

1-هناك العديد من الفرص التي تتيحها البنوك الإسلامية في مجال المسئولية الاجتماعية، فهناك مبادرات تهتم برعاية المعاقين، وأخرى تهتم بحماية البيئة، ورفض التمييز العنصري .... ألخ

2-الاهتمام الحالي بمحاسبة المسئولية الاجتماعية في معظم المؤسسات يساعد على تطبيق نظام الإدارة بالأهداف، وإيجاد نظام معلومات متكامل يعكس أهداف وسياسات منظمات الأعمال كما ينعكس ذلك على تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية لمنظمات الأعمال في المجتمع.

3-يمكن للبنوك أو المؤسسات ومنظمات الأعمال التي تهتم بالمسئولية الاجتماعية اهتماما حقيقيا أن تستفيد من المزايا التي يقدمها المجتمع لهذه المؤسسات.

*** - التحديات:**

1-صعوبة التحديات التى تقابلها المسئولية الاجتماعية من المجتمع في أحيان كثيرة مثل: التحديات البيئية وعدم اهتمام أفراد المجتمع بها -التحديات الاجتماعية وعدم إهتمام الكثيرين بالنواحي الاجتماعية والأنشطة الخيرية -التحديات السلوكية والأخلاقية واللامبالاة التى يقابل البعض بها بعض النواحي السلبية بالمجتمع .... إلخ

2-ضرورة إجراء مجموعة من الخطوات المهمة لتبني فكر المسئولية الاجتماعية لدى العديد من الشركات والمؤسسات والبنوك حتى يصبح هذا الاتجاه من ثقافة المنظمة والمجتمع ككل لنستطيع النهوض بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

3-أدى غياب المسئولية الاجتماعية في بعض الدول العربية في السنوات الأخيرة إلى اندلاع الثورات لذا يجب التأكيد على أهمية هذا الاتجاه في المستقبل.

4-ضعف دور الاستشارة في مجال المسئولية الاجتماعية، بمعنى ضعف دور الخبرة المتخصصة التي تساعد البنوك والشركات والمؤسسات في هذا المجال.

5- الخلاصة والتوصيات:

أ- الخلاصة:

هناك العديد من النقاط المهمة التي يجب أخذها في الاعتبار عند تطبيق اتجاه المسئولية الاجتماعية بالبنوك والشركات والمؤسسات وهي التي نخلص بها من هذا البحث على النحو الآتي:

1-باتت المسئولية الاجتماعية للبنوك والشركات والمؤسسات ضرورة في عصرنا الحالي بعد تفاقم السلبيات في النواحي الاجتماعية في معظم الدول العربية مما أدى لاشتعال بعض الثورات المسماة بثورات الربيع العربي في بعض الدول العربية.

2-التأكيد على أهمية المسئولية الاجتماعية للبنوك في دعم عجلة التنمية الاقتصادية، ومكافحة انتشار البطالة، ودعم العديد من المجالات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والبيئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة و .... ألخ

3-تلعب المنظمة العربية للمسئولية الاجتماعية دورا مهما في هذا التوقيت؛ لتشجيع البنوك والشركات والمؤسسات على مستوى الدول العربية للدخول في مجال المسئولية الاجتماعية بقوة وكفاءة وفعالية، وإبرام الاتفاقيات مع المنظمات الوطنية والإقليمية والعربية والدولية لدعم وتطوير الأهداف الاجتماعية.

4-اتسعت مجالات خدمة المسئولية الاجتماعية بالبنوك والشركات والمؤسسات لتشمل العديد من المجالات الاجتماعية مثل الاهتمام بالمتفوقين علميا، والموهوبين، ومساندة الضعفاء والمحتاجين والسجناء والمرضى، والاهتمام بمرضي السرطان، مساعدة الأيتام والفقراء ... ألخ

5-ازدياد وتوسع الميزانيات المخصصة للمسئولية الاجتماعية بالبنوك عاما بعد عام مما يسمح بزيادة هذا الاتجاه في المستقبل وتعدد مجالاته.

6-هناك علاقة وثيقة بين مفهوم الحوكمة والمسئولية الاجتماعية ومن أهمها نظرية أصحاب المصالح وهم المستثمرين والمستخدمين والعملاء والحكومة ومجموعات الضغط والمجتمع.

7-تلعب البنوك الإسلامية دورا كبيرا في مجال المسئولية الاجتماعية كالمشاركة في الأنشطة البيئية، والتأمين التكافلي، والبرامج الخيرية، وتمويل الحرفيين وغيرها من الأنشطة المهمة التي تشجع على تنمية المجتمع.

8-ظهور مفهوم محاسبة المسئولية الاجتماعية لبيان مدى وفاء البنوك والمنظمات بمسئوليتها الاجتماعية أولا بأول مما يضمن تحقيق أعلى قدر من الشفافية والإفصاح حول مدي مساهمتهم الجدية بالمجتمع.

ب- التوصيات:

1-ضرورة التنسيق بين البنوك والشركات والمؤسسات في المجتمع حول أولوية المسئولية الاجتماعية بالمجتمع حتى لا نجد اهتمام الجميع بمجال وتناسي مجال آخر.

2-ضرورة التنسيق مع وزارة الشئون الاجتماعية بالدولة المطبق بها المسئولية الاجتماعية؛ لأن لديها خططا طموحة ترغب في تحقيقها ولكنها في الغالب لاتجد التمويل اللازم لذلك.

3-الاهتمام الخاص بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمعالجة جزء من مشكلة البطالة في العديد من الدول العربية؛ لأن هذه المشكلة كانت ولاتزال وقود أي ثورة من ثورات الربيع العربي.

4-الاهتمام بعلاج القصور في أداء البنوك الإسلامية لمهامها تجاه المسئولية الاجتماعية؛ وذلك لتفعيل دورها في المستقبل تجاه المجتمع.

5-الاهتمام بتطبيق نظام محاسبة المسئولية الاجتماعية في جميع قطاعات الاقتصاد القومي دعما لمبدأ الشفافية والإفصاح، ولبيان دور كل مؤسسة تجاه المسئولية الاجتماعية بالتحديد حتى يمكن المحاسبة السليمة.

قائمة المراجع:

- ✓ إيهاب عز الدين نديم، د. خلود حسام حسنين حسن، " الاقتصاد العالمى وأزمات الفقر فى العالم " ، المؤتمر السنوى الثالث عشر، " إدارة أزمة الدعم وفعإلىات العدالة الاجتماعية " ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، نوفمبر 2008 .
- ✓ .طارق محمد العربى، أ. تغليسية لمين ، " حوكمة الشركات وعلاقتها بالمسئولية الاجتماعية " ، جامعة محمد خيضر – بسكرة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – الجزائر ، بحث مقدم فى نطاق الملتقى الوطنى حول : حوكمة الشركات كإلية للحد من الفساد المالى والإدارى، 6-7 مايو 2012 .
- ✓ ماضى بلقاسم، خديجة لدرع ، كلية الاقتصاد، " دور البنوك الإسلامية فى إرساء المسئولية الاجتماعية فى الدول الإسلامية "، جامعة عنابة – الجزائر، أكتوبر 2011
- ✓ سعيد مخلد النعيمات – جامعة البلقاء التطبيقية، د. فارس جميل حسين، " دور محاسبة المسئولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية فى الأردن "، جامعة الأسراء – الأردن ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة – العدد الثامن والعشرون – 2011 .
- ✓ بن لحسن الهوارى، مهدى ميلود " المسئولية الاجتماعية فى البنوك الأسلامية بين الأسس والممارسات " ، دراسة حالة البنك الأسلامى الأردنى .
- ✓ إتحاد المصارف العربية -دليل المصارف والمؤسسات المالية العربية – 2012 – الجزء الأول

- ✓ إتحاد المصارف العربية، دليل المصارف والمؤسسات المالية العربية 2012، الجزء الثانى
- ✓ إتحاد المصارف العربية، دليل المصارف والمؤسسات المالية العربية 2012، الجزء الثالث
- ✓ عالم التطوع العربى -جائزة أفضل البنوك فى ممارسة المسئولية الاجتماعية 2013 .
- ✓ مؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع – نشرة أخبار غير دورية – العدد العاشر – أغسطس 2013.
- ✓ رمضان الشراح، المحاسبة البيئية، سلسلة قضايا بيئية (37)، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت، ديسمبر 1989.
- ✓ Drucker , Peter F . ," An Introductory View of management " , Harper's college Press , U.S.A , 1977
- ✓ Holmes , Sundra , " Corporate Social performance and Present Areas of Commitment ", Academy of Management Journal ,Vol. 20 , 1985 .
- ✓ Gray R.H. and K.J.Bebbington (2000) "Environmental accounting, managerialism and sustainability: Is the planet safe in the hands of business and accounting?" Advances in Environmental Accounting and Management Vol.1
- ✓ Ball A., D.L.Owen and R.H.Gray (2000) "External transparency or internal capture? The role of third party statements in adding value to corporate environmental reports" Business Strategy and the Environment 9(1) Jan/Feb
- ✓ www.arabsocialresponsibility.org/ar/main.php?view=get_news&amp
- ✓ www.kib.com.kw/ArNews61.cms
- ✓ www.cbk.com/ar/about-cbk/newsroom/tijari-news-3q2013
- ✓ www.mashreqbank.com/uae/ar/csr/model.aspx
- ✓ www.nbe.com.eg/latestnews.aspx?id=23
- ✓ bdc.com.eg/Arabic/AboutBDC/pages/Corporate.aspx
- ✓ www.arabsocialresponsibility.org/ar/main.php?view=get_news&amp

www.saib.com.sa